النظام البريطاني

ان ادارة شؤون المملكة البريطانية في يد ثلاثة سلطات رئيسية وهي الملك و « مجلس الاشراف » (House of Lords) و « مجلس العوام » (House of Commons) ونظامها نظام مختلط ليس من نوع الملكية المطلقة، ولا من نوع النظام الارستقراطي(1) ولا من نوع النظام الدمقراطي(2) بل نظام مركب من كل من هذه الانظمة الثلاثة . فنظام الملكية المطلقة يتمثل بشخص الملك ، والنظام الارستقراطي يظهر في « مجلس الاشراف » و « مجلس العوام » يمثل النظام الدمقراطي:

واهم وظائف البرلمان الانكليزي سن القوانين ويكون ذلك باسم الملك لكن في الحقيقة الذي يسن جميع القوانين هو مجلس النواب ومجلس الاشراف والملك لا دخل له في التشريع غير انه يمضي ما يسنه المجلسين

ان الحصول على تاج مملكة الانكليز يكون بالوراثة كسائر الدول ولا فرق فيما اذا كان الشخص المراد تتويجه ذكراً ام انثى الا انه يشترط ان يكون الملك مسيحياً تابعاً للكنيسة البروتستنتية بصورة مخصوصة وللملك سلطة واسعة في اقامة الحروب ، واجراء معاهدات الصلح ، والعفو عن المجرمين ، وتأجيل او حل البرلمان ، وضرب النقود ، ومنح القاب ووظائف الشرف لمن استحقوا ذلك نظاماً

والبرلمان الانكليزي عبارة عن مجلسين كما ذكرنا اولهما يدعى « مجلس الاشراف » (House of Lords) وثانيهما يدعى « مجلس العوام » (House of Commons) والاول يعتبر اعلى من الثاني ، وذلك لعادات وتقاليد قديمة فمجلس الاشراف يتألف من نوعين من الاعضاء ، اعضاء دينيين واعضاء دنيويين وذلك كما يلي :

الاعضاء الدينيون

النوع	العدد
رؤساء اساقفة انكلترا	٢
مطارنة انكلترا	٢٤
	المجموع ٢٦

---

(١) حكم الاشراف (٢) حكم الشعب

الاعضاء البنرويون

عددهم	نوع الاعضاء
٥	امراء من العائلة المالكة
٣٣٨	امراء المملكة من طبقة الاشراف وهؤلاء يرثون هذا المنصب بالوراثة عن اجدادهم
٥٠	امراء اسكوتلانديون 〃 〃 〃
٨١	امراء ايرلانديون 〃 〃 〃
١٦	وكلاء الامراء الاسكوتلانديين
٢٨	وكلاء الامراء الايرلانديين وهؤلاء ينتخبون مدة حياتهم
٣	قضاة ينتخبون مدة حياتهم

المجموع ٥٤٧ عضواً

ويعتبر هذا المجلس بعد انه مجلس تشريعي ، كمحكمة استئناف عليا ينظر في جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الانكليزية عموماً

اما « مجلس العوام » فيتألف من اعضاء ينتخبهم الاهالي ليمثلوا ولايات وكليات انكلترا ووالس واسكوتلاندا وايرلاندا واليك جدولاً يبين لك عدد الاعضاء المنتخبين من كل من هذه الولايات :

	انكلترا ووالس	اسكوتلاندا	ايرلاندا	المجموع
منتخبو الولاية	٢٥٣	٣٩	٨٩	٣٨١
منتخبو المدن والقصبات	٢٣٧	٣١	١٢	٢٨٠
منتخبو الكليات والجامعات العلمية	٥	٢	٢	٩
المجموع	٤٩٥	٧٢	١٠٣	٦٧٠

ويدعى رئيس مجلس العوام (The Speaker) « اي المتكلم » لانه وحده الذي يمكنه ان يكلم الملك او يخاطب المجلس ومن المعتاد وضع رئيس جديد عند انتخاب كل برلمان ويعتبر هذا المجلس نظرياً اصغر من مجلس الاشراف الا انه في الحقيقة اعلى منه وله سطوة شديدة عليه لانه يمكن لكل حزب من احزابه ممن له عضد قوي فيه ان يطلب من الملك انتخاب اعضاء جديدين موالين في « مجلس الاشراف » ممن يوافقونه في آرائه بقصد زيادة الاصوات والحصول على قرار من ذلك المجلس يتضمن تنفيذ مطالب مجلس العوام والخوف من استعمال هذه السلطة يدعو اعضاء مجلس الاشراف في كثير من المسائل الى التسليم بطلبات مجلس

العوام وربما [illegible] البرلمانيين على السلطة [illegible] حرية العمل والاستقلال الاداري .

اما التشريع في انكلترا فهو من صلاحية كل من المجلسين في آن [illegible] [illegible]

[illegible]

اما كيفية [illegible] الوزراء في انكلترا [illegible]

هؤلاء الوزراء لا يجوز ان يكونوا اقل من [illegible]

(١) وزير المالية الاول (The Premier

(٢) رئيس القضاة .

(٣) وزير [illegible]

(٤) وزير الداخلية
(٥) وزير الخارجية
(٦) وزير المستعمرات
(٧) وزير الهند
(٨) وزير الحربية
(٩) رئيس « المجلس الخاص » (Privy Council)

وفضلا عن هؤلاء يوجد الاشخاص الآتي ذكرهم الذين اعتبروا وزراء في اوقات مختلفة وهم :

وزير البحرية الاول
رئيس دائرة التجارة
السكرتير العام لولاية ايرلاندا
مدير البرق والبريد العام
قاضي قضاة دوقية « لانكستر » (Lancaster)
نائب رئيس دائرة المعارف

وقد كانت تعتبر الوزارة في الازمنة القديمة ممثلة للملك وتكتسب سلطتها منه اما اليوم فقد تغير ذلك واصبحت تعتبر كممثل للشعب ولذلك حالما تزول ثقة اكثرية اعضاء « مجلس العوام » من وزارة من الوزارات وجب على هذه الوزارة الاستقالة ولدى الاستقالة ينتخب الملك زعيم الحزب الاخر كرئيس وزراء وهذا يؤلف وزارة جديدة وقد اعتادت الوزارات عند حصول حالة كهذه بدلا من الاستقالة ان تقترح على الملك حل البرلمان وانتخاب برلمان جديد على امل ان تكون اغلبية اعضاء البرلمان الجديد من مؤيديها . اما مدة الوزارة فتكون سبع سنوات وقد منع قانون سنة ١٧١٦ بقاء الوزارة مدة تتجاوز سبعة اعوام ومن المعتاد ان تحل الوزارة قبل انتهاء هذه المدة حتى انه لم يقع منذ تاريخ صدور هذا القانون (١٧١٦) ان بقيت وزارة اكثر من خمس سنين او ست وبموجب هذا القانون تعتبر الوزارة محلولة ايضا لدى وفاة الملك

« مقتطفة عن الانكليزية »

نصري نقولا نصر